



رواد المشاركة

دعم المشاركة المدنية من خلال تنفيذ المبادئ
التوجيهية الخاصة بالأمم المتحدة بشأن

المشاركة

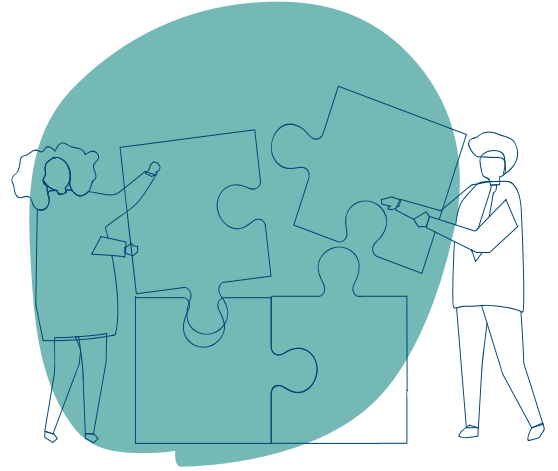
أمثلة حول الممارسة





European Center for
Not-for-Profit Law

[European Center for Not-for-Profit Law Stichting](http://www.ecnl.org)
[5 Riviervismarkt, 2513 AM The Hague, Netherlands](http://www.ecnl.org)
www.ecnl.org twitter.com/enablingNGOlaw



تم إعداد هذه الورقة مرة أخرى في إطار مشروع «الأمم المتحدة: تطعيمات وطباعة» تداول تنفيذ هذا المشروع بفضل المركز الدولي.
لقطاع العام في مبادرة الفضاء، بتمويل من حكومة السويد.

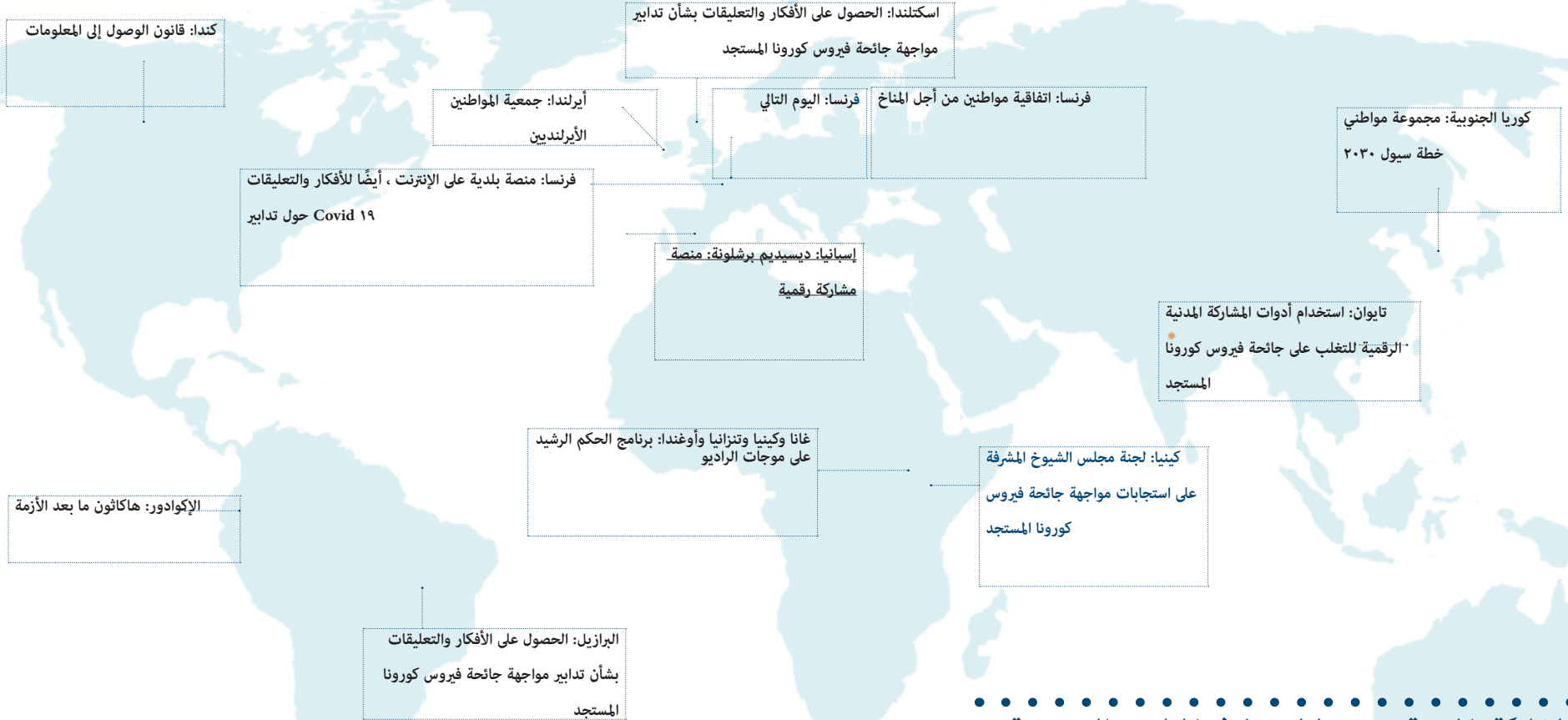
لا تدوم طويلاً من القصص التي تم التعبير عنها في هذه المقالة. المؤلفون يتحملون المسؤولية القانونية عن المحتوى.

مارس ٢٠٢١

حقوق التأليف والنشر © ٢٠٢١ من قبل مؤسسة المركز الأوروبي لقوانين المجتمع المدني. جميع الحقوق محفوظة

تتيح المشاركة النهوض بجميع حقوق الإنسان، وهي تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. أصبح الأمر هذا أكثر أهمية منذ بداية الجائحة حيث أصبح الناس بحاجة إلى تدابير تستجيب لاحتياجاتهم الفعلية ولا تؤثر على عدم التناسب بين العامة. هذا هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة للنساء والأفراد المهمشين والفئات المهمشة.

المشاركة العامة ضرورية للتغلب على التحديات العالمية على المدى الطويل. لذلك، فإنه من المهم للغاية أن تسعى الحكومات إلى تمكين المشاركة الهادفة وفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الحق في المشاركة في الشؤون العامة. مع ذلك، فإن إنفاذ الحق في المشاركة ليس بالمهمة السهلة، فهو يتطلب المعرفة والمهارات والموارد والتفاني. بالإضافة إلى الموجز العملي للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، قمنا بإعداد مستودع للممارسات الجيدة كتوضيح ملموس لكيفية وضروة تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية. الغرض من هذا المستودع هو تقديم مجموعة متنوعة من الأمثلة حول كيفية تنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بالأمم المتحدة بشكل فعال. سنواصل استكشاف مدى تأثير هذه الأمثلة على المشاركة العامة في الأمثلة المقدمة عن بلدان معينة. يتم تصنيف الأمثلة لتتبع هيكل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، وذلك بغرض تسهيل الرجوع إليها. نوصي بأن تبذل جميع الدول والبلديات والمؤسسات جهوداً لإشراك الجمهور بطريقة هادفة وشاملة للجميع.



دعم المشاركة المدنية من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية
الخاصة بالأمم المتحدة بشأن المشاركة

الاسم / العنوان

قانون الوصول إلى المعلومات

مستوى المشاركة

المبادئ الأساسية التي يستند إليها التنفيذ الفعال – الوصول إلى المعلومات

المستوى المؤسسي

السلطة الوطنية

الغرض المحدد

انفتاح وشفافية الحكومة

دور مفوض المعلومات.

زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات من خلال الرسوم المخفضة والنشر

الاستباقي للمعلومات.

الاستخدام الذكي للحلول الرقمية، لا سيما منذ تفشي جائحة فيروس كورونا

السمات الرئيسية / المبتكرة

المستجد

حصل مشروع القانون C-58، وهو قانون بشأن تعديل قانون الوصول إلى المعلومات وقانون الخصوصية، على الموافقة الملكية في ٢١ يونيو ٢٠١٩، الأمر الذي أدى إلى تحسينات مهمة على انفتاح وشفافية الحكومة. هذه هي أهم التعديلات التي أدخلت على القانون منذ دخوله حيز التنفيذ في عام ١٩٨٣.

يعمل التشريع الجديد على تحسين طريقة تقديم المعلومات الحكومية للكنديين من خلال:

- منح مفوض المعلومات سلطة إصدار أوامر ملزمة فيما يتعلق بطلبات الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك الإفراج عن السجلات الحكومية.
- إلغاء جميع الرسوم باستثناء رسوم الطلب البالغة ٥ دولارات.
- إلزام المؤسسات بنشر معلومات محددة بشكل استباقي والتي يكون من المعروف أنها تهم الجمهور، دون الحاجة إلى طلب.
- السماح للمؤسسات الحكومية ضمن نفس الحقيبة الوزارية بالعمل معاً لمعالجة الطلبات بشكل أكثر كفاءة.

التعديلات المتعلقة بجائحة فيروس كورونا المستجد بشأن تنفيذ القانون

أثرت أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد على معالجة الطلبات بعدة طرق. يعمل معظم الموظفين الفيدراليين، بما في ذلك موظفي مكتب الوصول إلى المعلومات والخصوصية، من المنزل، ولا يمكنهم الوصول إلى المكتب لاسترداد السجلات الورقية أو السجلات الإلكترونية في الشبكات ذات المستوى الأمني الأعلى التي يتم فيها الاحتفاظ بسجلات مصنفة على أنها سرية أو أعلى. أيضاً، قد يتم إغلاق غرف البريد والمكاتب الإقليمية والمكاتب الدولية. في كثير من الحالات، يتعذر على مكاتب الوصول إلى المعلومات والخصوصية أيضاً التشاور مع أطراف ثالثة خارج الحكومة بشأن الإفراج عن السجلات التي قدمتها للحكومة، نظراً لأن هذه الأطراف الثالثة تأثرت أيضاً بالأزمة.

في ٢٠ مارس ٢٠٢٠، أصدرت الأمانة العامة لمجلس الخزانة الكندية إشعار تنفيذ الوصول إلى المعلومات والخصوصية يطلب من المؤسسات بذل قصارى جهدها للاستجابة للطلبات وتلبية متطلبات النشر الاستباقي، وفقاً لواقعها التشغيلي وتوجيهات سلطات الصحة العامة. أيضاً، طلب الإشعار من المؤسسات إخطار مقدمي الطلبات بمحدودية قدرتها على الاستجابة للطلبات واحتمال حدوث تأخيرات. كما قامت الأمانة العامة لمجلس الخزانة الكندية بإبلاغ المستخدمين باحتمال حدوث تأخيرات في معالجة الطلبات.

على الرغم من التحديات، تجد المؤسسات طرقاً للمضي في معالجة الطلبات، وفقاً لظروف كل منها، مثل:

- منح مقدمي الطلبات خيار البحث في السجلات الإلكترونية فقط للرد على طلباتهم.
- إنشاء عمليات رقمية جديدة لتحل محل عمليات تسيير الأعمال الورقية.
- الوصول إلى الشبكات الحكومية بعد ساعات العمل على الطلبات.
- استخدام البريد الإلكتروني لإرسال السجلات إلى مقدمي الطلبات بدلاً البريد.



من

بالإضافة إلى هذه الجهود، فإنها تواصل العمل على تحسين الأنظمة التي تدعم

الوصول إلى المعلومات. على سبيل المثال، يجري العمل على تمكين خدمة الطلبات عبر الإنترنت الخاصة بالوصول إلى المعلومات والخصوصية لإرسال الردود إلكترونياً إلى مقدمي الطلبات، لتقليل استخدام الورق والأقراص المدمجة. زيادة استخدام الحلول الرقمية سيجعل الوصول إلى عملية المعلومات أكثر مرونة. النشر الاستباقي عبر الإنترنت هو أداة أخرى للحكومة لتوفير الشفافية والمساءلة للكنديين أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد. على نحو ما أعلنه رئيس الوزراء في ١٧ أبريل ٢٠٢٠، فإن [بوابة الحكومة المفتوحة](#) تستضيف البيانات المفتوحة المتعلقة بالطلبات المستلمة والتي تمت معالجتها بموجب الإعانة الكندية للاستجابة للطوارئ.

الوصول إلى استعراض المعلومات هو فرصة لاستكشاف كيف يمكن للأدوات والنهج الجديدة أن تحسن الكفاءة وتجعل المعلومات أكثر انفتاحاً وأيسر وصولاً للكنديين.

الاسم / العنوان

برنامج الحكم الرشيد على موجات الراديو

مستوى المشاركة

المبادئ الأساسية التي يستند إليها التنفيذ الفعال - برامج التربية الوطنية

المستوى المؤسسي

البلدية y

الغرض المحدد

دعم بناء قدرات الحكومات المحلية وتمكين المجتمعات عبر الراديو

الإرسال عبر تكنولوجيا الراديو الرقمية الساتلية.

السمات الرئيسية /
المبتكرة

الوصول إلى المناطق الريفية النائية.

برنامج الحكم الرشيد لأفريقيا على موجات الراديو هو «مشروع لمعهد البنك الدولي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٦ لدعم بناء قدرات الحكومات المحلية وتمكين المجتمع عبر الراديو»، في غانا وكينيا وتنزانيا وأوغندا. يهدف المشروع إلى مساعدة الهياكل الحكومية المحلية من خلال بناء القدرات وتمكين المجتمعات. يمكن تحقيق ذلك من خلال نقل المعلومات الهامة ذات الصلة بقضايا مكافحة الفساد والمشاركة المدنية واللامركزية المالية.

تضمن المشروع ٤ عناصر، وهي: (١) إدارة البلديات دون فساد، (٢) المشاركة المدنية، (٣) تمويل البلديات / الموازنة التشاركية، (٤) مجلات أخبار بلديات أفريقيا.

كان الهدف الرئيسي من البرامج هو توسيع خطط عمل الجمهور المستهدف (ممثلو الحكومات المحلية، مثل رؤساء البلديات والموظفين العموميين الآخرين والمجتمعات المحلية وممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية) والتي يمكن دمجها في الإصلاحات الجاري تنفيذها بالفعل ويمكن تكرارها في الحكومات المحلية في البلدان الأخرى.



الاسم / العنوان

اليوم التالي

مستوى المشاركة

المشاركة في سياقات غير انتخابية - التشاور والحوار

المستوى المؤسسي

البرلمان الوطني

الغرض المحدد

جمع آراء المواطنين حول اتجاه أولويات السياسة الفرنسية بعد تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

إشراك الجمهور في مرحلة مبكرة، قبل وضع برنامج العمل حول الموضوع.

إتاحة المجال للجمهور لتحديد إطار العمل واستخدامه كنقطة انطلاق للمناقشة ووضع السياسة العامة.

السمات الرئيسية /
المبتكرة

لا توجد قيود على من يمكنه إرسال الأفكار، ليس فقط المجتمع المدني المنظم المعترف به، بل وأيضاً يمكن للمجموعات غير الرسمية وحتى الأفراد إرسال الأفكار.

هذه عملية تشاور عامة أطلقتها في أبريل ٢٠٢٠ مجموعة من ٦٠ برلماني تشكلت في بداية الأزمة الصحية الناجمة عن تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). أتاحت هذه العملية المجال لأي شخص للمساهمة في ١١ موضوع مختلف، بما في ذلك الرعاية الصحية والرقمنة والديمقراطية والتعليم والهيكل المالي للبلاد. تم استلام ٨,٧٠٠ مساهمة في شهر واحد عبر المنصة من أكثر من ٢٦,٠٠٠ مواطن، بل وأيضاً من النقابات والجمعيات والتجمعات من جميع الأنواع. أثبتت ٢٢ ورشة عمل تم تنظيمها حول المواضيع الأكثر تنوعاً أن هناك رغبة جامحة في التفكير في العالم. بولا فورتيزا، عضو البرلمان الفرنسي عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي أطلقت هذه المنصة، تهدف إلى ترجمة حصيلة المقترحات الثلاثين إلى قانون ملموس، والذي سيكون متاحاً بعد ذلك للمناقشة العلنية من قبل البرلمانين والزعماء السياسيين.



الاسم / العنوان

دعت لجنة مجلس الشيوخ المشرفة على استجابات مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد الجمهور إلى تقديم تقارير بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالجائحة

مستوى المشاركة

المشاركة في سياقات غير انتخابية - التشاور والحوار

المستوى المؤسسي

الوطني

الغرض المحدد

التشاور بشأن تدابير الاستجابة لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد

السمات الرئيسية / المبتكرة

التشاور مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة.

الإقرار بالحاجة إلى التشاور بين القطاعات.

في مارس ٢٠٢٠، أنشأ مجلس الشيوخ الكيني بموجب قرار [اللجنة المخصصة المعنية بحالة جائحة فيروس كورونا المستجد](#). تم تكليف اللجنة «بإجراءات الإشراف والتدابير التي تتخذها الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات في مجال مواجهة انتشار وأثار جائحة فيروس كورونا المستجد في كينيا». كان من بين الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الطلب من أفراد الجمهور وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين تقديم آرائهم بشأن السياسات والتشريعات وأشكال أخرى من الخطوات التي يمكن اتخاذها للتصدي للجائحة، في ٥ مجالات مواضيعية.

هذه المجالات هي: «أ) القضايا الصحية - بما في ذلك الصحة المجتمعية والفحص والحجر الصحي ومراكز العزل ومرافق العناية المركزة والموارد البشرية لقطاع الصحة والأدوية والمستلزمات ودور ومشاركة حكومات المقاطعات والصحة النفسية، ب) القضايا الاقتصادية والمالية - بما في ذلك آثار الاقتصاد الكلي والأثر على الأعمال التجارية وتيسير التجارة وتدابير حماية المقترضين والمؤسسات المالية، ج) القضايا الاجتماعية وقضايا النظام العام وحقوق الإنسان - بما في ذلك حماية الأشخاص الضعفاء والفئات الضعيفة وحماية النساء والفتيات المعرضات لخطر العنف المنزلي وتدابير تمكين الطلاب من مواصلة دراستهم وإنفاذ حظر التجول على الصعيد الوطني والوصول إلى العدالة وتخفيف ازدحام السجون ومرافق الحبس الاحتياطي، د) الوصول إلى الغذاء والمياه والسلع الأساسية الأخرى - بما في ذلك تدابير ضمان استمرار الإنتاج والإمداد بالغذاء والمياه والسلع الأساسية الأخرى، و) خدمات الدعم والقضايا الشاملة - بما في ذلك خلق الوعي بشأن تدابير الوقاية من العدوى ومكافحة الوصم ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد».

كرد فعل على الدعوة للمشاركة، تلقت اللجنة ملاحظات (إجمالي ١٤٦ طلب) من الأفراد والمنظمات. كانت النتيجة النهائية هي مسودة إطار، [مشروع قانون الاستجابة للجائحة وإدارتها](#).

الاسم / العنوان

الحصول على الأفكار والتعليقات بشأن تدابير مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد

مستوى المشاركة

المشاركة في سياقات غير انتخابية - التشاور والحوار

المستوى المؤسسي

الوطني

الغرض المحدد

التشاور بشأن تدابير الاستجابة لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد

منصة خاصة لإضافة الأفكار.

السمات الرئيسية / المبتكرة

لا يتم فقط نشر الأفكار ولكن أيضاً التقييم والتصويت والتعليق على أفكار الآخرين.

أطلقت الحكومة الاسكتلندية، الملتزمة بمبادئ الانفتاح والشفافية، [تحدي الحوار](#) يوم الثلاثاء ٥ مايو ٢٠٢٠ حول التعديلات المحتملة على القيود.

الحوار هو «منصة على الإنترنت حيث يمكن للجمهور مشاركة ومناقشة آرائهم حول الخطوات التي يجب اتخاذها للانتقال إلى الوضع الطبيعي الجديد.» يمكن للجمهور استخدام الأفكار كأداة رئيسية لتقديم وجهات نظرهم. يمكن تصنيف الأفكار، ويمكن تلقي التعليقات حول ما إذا كان شخص ما يتفق عليها أو لا يتفق معهم بشأنها ومن ثم يتم تنقيحها.

كانت المنصة مفتوحة في الفترة ما بين ٥ مايو و ١١ مايو، وفي ذلك الوقت، تلقت أكثر من ٤,٠٠٠ فكرة وحوالي ١٨,٠٠٠ تعليق. تم تحليل نتائج التشاور ونشرها في هذا [التقرير](#). في التقرير، يتعهد الوزير الأول في اسكتلندا قائلاً: «من الواضح أنه من واجبنا أن تأخذ الحكومة هذه الآراء في الاعتبار. يمكنني أن أؤكد لأولئك الذين ساهموا أنه يتم استخدام أفكارهم وتعليقاتهم للاسترشاد بها في القرارات التي سنتخذها بشأن الخروج من الإغلاق الحالي.»



استخدام أدوات المشاركة المدنية الرقمية للتغلب على جائحة فيروس كورونا المستجد

الاسم / العنوان

المشاركة في سياقات غير انتخابية - التشاور والحوار

مستوى المشاركة

الوطني

المستوى المؤسسي

زيادة المشاركة العامة والتصدي لفيروس كورونا المستجد

الغرض المحدد

خلافات أقل صرامة بين الحكومة والإدارة والمجتمع المدني والمواطنين. يعمل الجميع معاً من

السمات الرئيسية /
المبتكرة

ضباط المشاركة في الوزارات.

الوصول إلى الإنترنت كحق من حقوق الإنسان والتكنولوجيا التي تدعمه.

صممت وزيرة التكنولوجيا الرقمية في تايوان، أودري تانغ، منصات تتيح مشاركة المواطنين والمجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين. في تايوان ([VTaiwan](#)) هي واحدة من هذه المنصات. في تايوان هي «عملية تشاور عبر الإنترنت تجمع بين الوزارات الحكومية والممثلين المنتخبين والعلماء والخبراء وقادة الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين. تساعد العملية المشرعين على تنفيذ القرارات بدرجة مشروعية أكبر».

تُعد منصة [Polis](#) محورية لمنصة في تايوان. منصة Polis «هي نظام للقيام في الوقت الفعلي بجمع وتحليل وفهم ما تعتقده مجموعات كبيرة من الناس بكلماتهم الخاصة، ويتم تمكينه من خلال الإحصاءات المتقدمة والتعلم الآلي.» يمكن للأشخاص كتابة بيانات حول شعورهم حيال سياسات معينة، والتي سيتم بعد ذلك التصويت لصالحها أو ضدها. الفكرة هي أن يتم توجيه الناس للتفكير في مشاعرهم فيما يتعلق بسياسة معينة. الهدف هو تجنب الاستقطاب والتوصل إلى توافق (تقريب). يمكن لصانعي السياسات استخدام هذه الأرضية المشتركة التي تم إنشاؤها لتطوير حلول سياسية موجهة.

من الأدوات الأخرى المصممة مباشرة من قبل مجلس التنمية الوطني التابع للحكومة «الانضمام إلى منصة شاملة يمكن للمواطنين من خلالها التفاعل مع مختلف مستويات الحكومة بطريقة مفتوحة. عند الانضمام، يمكن للمواطنين في نفس الوقت: أ) مناقشة السياسات الحالية، ب) الحصول على معلومات حول سياسات الحكومة والإشراف عليها، ج) اقتراح سياسات جديدة من خلال الالتماسات



التي يجب أن تناقشها الحكومة إذا حظيت بالتأييد من قبل ٥,٠٠٠ شخص أو أكثر، د) تقديم تعليقات مباشرة إلى رؤساء الهيئات الحكومية.»

ساعدت هذه الأدوات في إيجاد حلول وأدوات جماعية لمكافحة الجائحة، مثل تطبيق يساعد المواطنين في العثور على صيدليات تبيع الكمادات الطبية في الوقت الفعلي، ويتم تحديثه كل ٣٠ ثانية.

الاسم / العنوان

جمعية المواطنين الأيرلنديين

مستوى المشاركة

المشاركة في سياقات غير انتخابية - التشاور والحوار

المستوى المؤسسي

الوطني

السمات الرئيسية / المبتكرة

- جمع آراء الجمهور ومناقشتها وتقديم توصيات حول المواضيع الواردة في وثائق التأسيس.
- تم تكليف مجلس المواطنين الثاني، الذي تأسس في عام ٢٠١٩، بتعزيز المساواة بين الجنسين.

المشاركة المباشرة للمواطنين بقصد الإعداد المشترك بقيادة المواطنين وليس السياسيين

إشراك المواطنين في وقت مبكر في العملية لإتاحة تقديم المساهمات الهادفة.

السمات الرئيسية / المبتكرة

التيسير المناسب من قبل الحكومة (أي تعيين فريق خبراء للدعم، والمشاركة في رئاسة الفريق التوجيهي، والتزامات المتابعة).

تم إنشاء جمعيتي المواطنين، الأولى في عام ٢٠١٦ والثانية في عام ٢٠١٩، من خلال قرارات برلمانية كهيئة مستقلة مع رئيس معين من قبل الحكومة. علاوة على ذلك، تم إنشاء «فريق خبراء» للمساعدة في عمل الجمعية من حيث إعداد المعلومات وتقديم المشورة و «فريق توجيهي» يتألف من الرئيس ومجموعة تمثيلية من أعضاء الجمعية يتم انتخابهم من قبل الجمعية. يقتصر الحضور كمراقب على منظمات المجتمع المدني، ولكن يتم بث جميع الاجتماعات على الهواء مباشرة.

وثائق التأسيس التي تمت مناقشتها هي:

- التعديل الثامن للدستور
- استجابة الدولة لشيخوخة السكان
- إجراءات الدولة بشأن تغير المناخ
- طريقة الاستفتاءات
- قضية البرلمان محددة المدة

كان لجمعية المواطنين الأولى أثران رئيسيان:

أولاً، أتاحت المجال للسياسيين لفهم آراء الجمهور حول موضوع الإجهاد قبل الالتزام بإجراء استفتاء واتخاذ قرار تشريعي ملزم.



ثانياً، يبدو أن مجلس المواطنين قد لقي ترحيباً من غالبية السكان باعتباره عملية عادلة وموثوقة للتشاور مع الجمهور.

لا تزال جمعية المواطنين الثانية نشطة، على الرغم من تأجيل الكثير من اجتماعاتها في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد. سيتم التصويت على القضايا التي تم تناولها خلال الاجتماعات ورفع التوصيات إلى الحكومة. بعد ذلك، سترد الحكومة على كل توصية من توصيات الجمعية، وفي حالة قبول التوصيات، ستقوم الحكومة بتحديد إطار زمني تعتزم خلاله إجراء أي استفتاءات ذات صلة.

الاسم / العنوان

مجموعة مواطني خطة سيول ٢٠٣٠

مستوى المشاركة

المشاركة في سياقات غير انتخابية - الشراكة والمشاركة في الصياغة

المستوى المؤسسي

بلدية

الغرض المحدد

١٠٠ مواطن تم تكليفهم بتحديد الرؤية والمهام الرئيسية للمدينة

السمات الرئيسية / المبتكرة

المشاركة المباشرة للمواطنين في جميع مراحل العملية بما في ذلك تطوير الرؤية والقضايا.

شكل أكثر شمولاً وأبسط وصولاً سمح للمواطنين بالفهم والاستجابة بسهولة وفقاً لذلك.

خطة سيول ٢٠٣٠

مع تنقيح قانون التخطيط واستخدام الأراضي الوطنية في فبراير ٢٠٠٩، تم نقل سلطة تطوير مخطط حضري رئيسي من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية. منح ذلك رئيس بلدية سيول السلطة والمسؤولية لتطوير مخطط حضري رئيسي يعكس خصائص وظروف المدينة.

تهدف خطة سيول ٢٠٣٠ إلى دمج قيم الوقت والتغيرات في البيئة. للقيام بذلك، أخذت سيول ما يلي في الاعتبار: (١) إجراءات ديمقراطية أكثر صرامة لا تستبعد المواطنين، على عكس العادة القديمة المتمثلة في الاعتماد على الإداريين والخبراء، (٢) المزيد من التركيز على القيم المستقبلية، مثل تقاسم الابتكار والتعايش والتقارب، (٣) الإصلاح الحضري والتخطيط الحضري الذي يعكس نمط الحياة الفعلي للمدينة ويأخذ في الاعتبار التغيرات الديموغرافية والخصائص الإقليمية.

من بين الأشياء التي تمخضت عن ذلك مجموعة مواطني خطة سيول ٢٠٣٠، وهي مجموعة تضم ١٠٠ مواطن تم تكليفهم بتحديد الرؤية والمهام الرئيسية للمدينة منذ البداية للتوصل إلى الرؤية المناسبة والمهام المطلوب أدائها. عمل الجمهور مع الإداريين والخبراء في تطوير الخطط المتعلقة بالقضايا الرئيسية.

المشاركة المباشرة للمواطنين

التغيير الرئيسي الذي يمكن ملاحظته في خطة سيول ٢٠٣٠ مقارنة بالخطة الحضرية الأساسية الحالية - التي تم إعدادها من قبل الحكومة الوطنية

وتم استبدالها حالياً بهذه الخطة - هو دور المواطنين. كانت الخطة الحالية تسمح فقط بالمشاركة غير المباشرة للمواطنين، في حين أن خطة سيول ٢٠٣٠ شملت المواطنين بشكل مباشر. تم تطوير الرؤية والقضايا بناءً على مداوات المواطنين.

شكل مختلف



على الرغم من وجود شكل معين للخطة الحضرية الأساسية، التي أقرتها الحكومة الوطنية، إلا أن خطة سيول ٢٠٣٠ لم تتبع هذا الشكل لأن الشكل الحالي كان أكثر شمولية بحيث لا يستطيع المواطنون فهمه بالكامل. خطة سيول ٢٠٢٠ كانت أكثر شمولية لأنها تتكون من خطط محددة تشمل ١٢ مجالاً. بدلاً من ذلك، اعتمدت خطة سيول ٢٠٣٠ شكلاً أكثر إيجازاً واختلافاً يشتمل على خمس قضايا رئيسية و ١٧ هدف حتى يتمكن المواطنون من فهمها بسهولة، ويمكن أن تكون الخطة أكثر إستراتيجية وشمولية.

الاسم / العنوان

منصة البلدية على الإنترنت، أيضاً للأفكار والتعليقات بشأن تدابير مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد

مستوى المشاركة

المشاركة في سياقات غير انتخابية - الشراكة والمشاركة في الصياغة

المستوى المؤسسي

البلدية

الغرض المحدد

منصة البلدية على الإنترنت للتشاور واتخاذ القرار والتواصل مع المجتمع

ساعد الإبلاغ المنتظم والتقارير المحدثة حول المشاريع في بناء الثقة مع أفراد المجتمع.

السمات الرئيسية / المبتكرة

أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد، التحول من أداة صنع القرار إلى الإبلاغ المجتمعي ومشاركة المعلومات.

السمات الرئيسية / المبتكرة

أطلقت بلدية روي-مالميزون الفرنسية **منصة المشاركة الخاصة بها** في عام ٢٠١٨ لمنح المواطنين الفرصة للتعبير عن آرائهم في عملية صنع القرار. تحولت المنصة من أداة مكنت من صنع القرار إلى أداة اتصال لأفراد المجتمع الذين يمارسون التباعد الاجتماعي.

في عام ٢٠١٩، تم استخدام المنصة لتقديم الأفكار المبتكرة لمشاريع المدينة. كانت المشاركة مفتوحة لأي شخص يزيد عمره عن ١٦ عاماً، بشرط أن يتمكن من إثبات إقامته في البلدية. بعد عام ٢٠١٩، استمر النشاط في المنصة من خلال مشاريع جديدة. في مارس ٢٠٢٠، تم إيقاف معظم المشاريع مؤقتاً ولكن زادت معدلات تسجيل المستخدمين الجدد في المنصة. مع دخول فرنسا في حالة إغلاق صارم، «**جعلت بلدية روي-مالميزون من أولوياتها الحفاظ على الحوار مع المواطنين**». استخدمت المدينة المنصة لمشاركة المعلومات مع السكان، وذلك لتنسيق جهود العمل التطوعي المحلي بل وأيضاً لتنظيم الفعاليات المجتمعية على الإنترنت. تجاوزت المنصة دورها المعتاد كأداة للتشاور لتصبح بمثابة حيز مدني على الإنترنت، مما أدى إلى المحافظة على تواصل أفراد المجتمع وخلق إحساس حقيقي بالدعم المتبادل».

كانت الشركات المحلية والمواطنون يتبادلون المعلومات حول العديد من النواضع مثل خدمات التوصيل عبر الإنترنت والأنشطة والرياضات الإلكترونية الممكنة أثناء الإغلاق وما إلى ذلك. أيضاً، كان للمنصة وظيفة خدمات اجتماعية، مثل تمكين التبرعات الغذائية للأسر المحتاجة وربط الخياطات المنتوعات مع الأشخاص المحتاجين إلى كمادات.

لم تتوقف الأنشطة المنظمة عبر المنصة بل توسعت بمشاريع جديدة ومستخدمين جدد.



الاسم / العنوان

الحصول على الأفكار والتعليقات بشأن تدابير مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد

مستوى المشاركة

المشاركة في سياقات غير انتخابية - الشراكة والمشاركة في الصياغة

المستوى المؤسسي

لوطني

الغرض المحدد

التشاور بشأن تدابير الاستجابة لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد

السمات الرئيسية / المبتكرة

يناقش مجلس الشيوخ الاستجابات التشريعية المتعلقة بأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد التي تم اقتراحها نت قبل المواطنين من خلال بوابة المواطن الإلكترونية

السمات الرئيسية / المبتكرة

حفزت جائحة فيروس كورونا المستجد المواطنين في البرازيل على الانخراط بشكل متزايد مع مجلس الشيوخ. يستخدم المواطنون [بوابة المواطن الإلكترونية](#) لتقديم أفكارهم التشريعية حول طرق استخدام الموارد لمكافحة الجائحة. إحدى الأفكار التي اكتسبت قوة دفع تقترح استخدام [الموارد من صندوق تمويل الحملات الخاصة](#)، بينما اقترحت فكرة أخرى اكتسبت دعماً شعبياً كبيراً، من خلال البوابة، تخفيض رواتب المسؤولين الحكوميين مثل أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الفيدراليين بنسبة ٥٠٪.

بوابة المواطن الإلكترونية هي «بوابة تم إنشاؤها في عام ٢٠١٢ من قبل مجلس الشيوخ الفيدرالي بهدف تحفيز وتمكين مشاركة أكبر للمواطنين في الأنشطة التشريعية والميزانية وأنشطة التفتيش والتمثيل في مجلس الشيوخ».

هناك ثلاث طرق يمكن للمواطنين من خلالها الانخراط مع البوابة:

١. على نحو ما ذكر أعلاه، من خلال تقديم الأفكار التشريعية. يتم احتساب شعبية الأفكار من خلال «عدد المؤيدين». إذا حصلت فكرة على أكثر من ٢٠,٠٠٠ مؤيد، يتم نقلها إلى لجنة حقوق الإنسان والتشريعات التشاركية، التي تبدي رأيها.
٢. يمكن للمواطنين المشاركة في الفعاليات الحية المفتوحة. كل فعالية لها صفحتها الخاصة، حيث يمكن الإطلاع على المواد، بل ويمكن للأشخاص أيضاً نشر تعليقاتهم.
٣. يمكن الانخراط مع مجلس الشيوخ عن طريق المشاورات العامة. يمكن للأشخاص إبداء آرائهم في مشاريع القوانين والاقتراحات التشريعية الأخرى حتى مرحلة المداولة.

الاسم / العنوان

ديسيديم برشلونة: منصة مشاركة رقمية

مستوى المشاركة

المشاركة في سباقات غير انتخابية - الشراكة والمشاركة في الصياغة

المستوى المؤسسي

البلدية

الغرض المحدد

بناء مدينة أكثر ديمقراطية

منصة تضم العديد من الميزات المختلفة التي تتيح المشاركة.

السمات الرئيسية / المبتكرة

المصدر المفتوح: يمكن لأي مواطن التعرف على كيفية بنائه أو إعادة استخدامه أو تحسينه. يمكن الإطلاع على المدونة على موقع [GitHub](https://github.com).

ديسيديم برشلونة هي منصة المشاركة الرقمية لمجلس مدينة برشلونة. يتمثل هدف المنصة في جعل برشلونة أكثر ديمقراطية، من خلال خلق مساحة مفتوحة وشفافة يمكن لمواطنيها من خلالها التعاون.

هناك ثلاث مساحات يمكن للفرد المشاركة من خلالها. هذه المساحات هي: العمليات التشاركية وهيئات المشاركة والمبادرات. توفر المساحات المختلفة خيارات مشاركة مختلفة للمواطنين. بعض الأمور التي يمكن للمرء القيام بها للمشاركة هي:

- استشارة العمليات التشاركية المفتوحة.
- المشاركة في المناقشات.
- تتبع المقترحات.

ديسيديم هي «منصة ديمقراطية تشاركية مجانية ومفتوحة المصدر للمدن والمنظمات». تعمل ديسيديم على تيسير مساحات للمشاركة وتمنح الفرصة للناس للانخراط في الإجراءات الديمقراطية. تحقق هنا من المدن والمنظمات الأخرى التي تقوم باستخدامها حالياً.

الاسم / العنوان

اتفاقية مواطنين من أجل المناخ

مستوى المشاركة

المشاركة في سياقات غير انتخابية - الشراكة والمشاركة في الصياغة

المستوى المؤسسي

الوطني

الغرض المحدد

إيجاد طرق محددة لخفض انبعاثات الاحتباس الحراري إلى ٤٠٪ من مستواها في عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٣٠ وضمان العدالة الاجتماعية في نفس الوقت

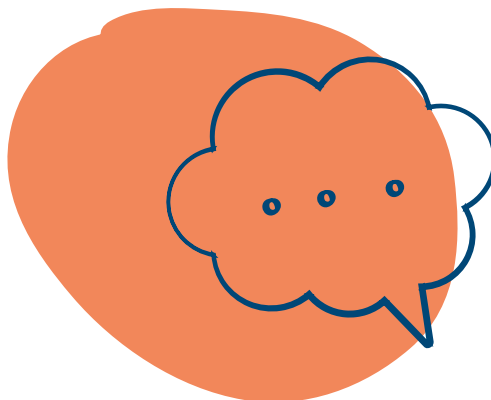
السمات الرئيسية / المبتكرة

تم اختيار ١٥٠ مواطن عشوائياً.

تمت ترجمة العديد من المقترحات إلى جهود تشريعية وسياسية من قبل الحكومة.

كرد فعل على حركة السترات الصفراء ومعالجة شكاوى المواطنين، أطلق الرئيس ماكرون في عام ٢٠١٩ «[النقاش الواسع](#)». أتيحت الفرصة للمواطنين للتعبير عن شواغلهم بشأن العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية. في هذا الإطار، تم إنشاء جمعية مواطنين من أجل المناخ. تم [تكليف](#) الجمعية بصياغة تدابير ملموسة تهدف إلى خفض انبعاثات الاحتباس الحراري بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وبما يتوافق مع العدالة الاجتماعية.

عقد ١٥٠ مواطن تم اختيارهم عشوائياً، يمثلون مختلف الفئات العمرية والمجتمعية، ٧ اجتماعات مباشرة واجتماع واحد عبر الإنترنت في فترة ٩ أشهر. توصل هؤلاء إلى ١٤٩ مقترح وإجراء، تمت ترجمة نصفها إلى مشروع قانون قيد المناقشة حالياً.



الاسم / العنوان

هاكاثون ما بعد الأزمة

مستوى المشاركة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز المشاركة المتساوية والهادفة

المستوى المؤسسي

غير حكومي - وطني

الغرض المحدد

قيام المنظمات المدنية بتنسيق هاكاثون ما بعد الأزمة - فرصة لمناقشة رؤية المواطنين بعد الأزمة

السمات الرئيسية / المبتكرة

فعالية واسعة النطاق بدون قيود على من يمكنه الحضور، بحيث يكون متاحاً لجميع الأشخاص أصحاب الأفكار.

أدوات متابعة أفضل الأفكار التي يتم جمعها في الفعالية، ويتم تمكينها من خلال نهج أصحاب المصلحة المتعددين.

شارك في **هاكاثون ما بعد الأزمة**، الذي أقيم في الفترة ٢٩ - ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، ٥٤٩ شخص قاموا بعصف ذهني لإيجاد حلول للقضايا التي من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد والمجتمع في الإكوادور بعد جائحة فيروس كورونا المستجد. تم تنظيم الهاكاثون من قبل المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وشبكات الأعمال. ركز الهاكاثون على التحديات المتعلقة بعشرة مجالات: البيئة، والعمل والتوظيف، والممارسات الحياتية والاجتماعية اليومية، والصناعات الثقافية، والتعليم، والصحة والرفاهية، والاقتصاد والإنتاج، والحكومة والمواطنة.

تشارك المشاركون ١١٦ مشروع، وساعدت المنظمات المشاركة في الهاكاثون في اختيار ١٩ متأهلاً للتصفيات النهائية. كان هناك صوتان: واحد من الجمهور والآخر من لجنة التحكيم. حصل جميع المتأهلين للتصفيات النهائية تقريباً على جوائز للمساعدة في متابعة الفكرة. على سبيل المثال، العرض وإطلاق الحملة والإعلان على وسائل التواصل الاجتماعي بقيمة ١,٠٠٠ دولار أو مشورة فنية بقيمة ١,٠٠٠ دولار.

قال إيفان ترسيروس، عضو **ميديا لاب**، إحدى المنظمات المنسقة للهاكاثون، أن منظمة ميديا لاب **ستستمر في دعم المشاريع**، حتى تتمكن من أن تصبح مؤسسات ناشئة.



European Center for
Not-for-Profit Law

European Center for Not-for-Profit Law Stichting
5 Riviervismarkt, 2513 AM The Hague, Netherlands

www.ecnl.org

twitter.com/enablingNGOlaw

